الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/31/205
2h September 1976
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

UN LIBRARY
OCT 4 1976
UN/SA COLLECTION

الدورة الحادية والثلاثون
البند ٦٦ من جدول الأعمال

الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي : تنفيذ المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة

ادماج المرأة في عملية الانماء

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا — مقدمة	١ — ٣	٢
ثانيا — الخطوط العامة للدراسة المتعلقة باشتراك المرأة في ميادين الزراعة والتجارة والصناعة والعلم والتكنولوجيا	٤	٢
ألف — الهدف والنطاق	٤ — ١٠	٢
باء — المجالات المختلفة	١١ — ٢٢	٦
١ — الزراعة	١٢ — ١٥	٦
٢ — التجارة والتمويل	١٦ — ٢٠	٧
٣ — الصناعة	٢١	٩
٤ — العلم والتكنولوجيا	٢٢	٩
جيم — الآثار المترتبة بالنسبة لتقرير السياسة العامة وبرامج العمل	٢٣ — ٢٥	١٠

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، بناء على توصية لجنتها الثانية ، القرار ٣٥٠٥ (د - ٣٠) بشأن ادماج المرأة في عملية الانماء ، وبذلك وضعت المسألة للمرة الأولى داخل اطار اقتصادي واضح . وفي ذلك القرار ، سلّمت الجمعية العامة بأن المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة قد قرر أن تحسين مركز المرأة يشكل عنصرا أساسيا في أية عملية انمائية ، وحثت جميع الدول على اجراء التغييرات اللازمة ، حسب مقتضى الحال ، في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية لضمان اشتراك المرأة في عملية الانماء على قدم المساواة مع الرجل . كما حثت جميع الحكومات على أن تولي اهتماما خاصا لادراج مسألة ادماج المرأة في عملية الانماء في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها التي تعالج مسائل لها تأثيرها على مشاركة المرأة في الانماء .

٢ - وفي الفقرة ٤ من القرار ، رجت الجمعية العامة من الأمين العام أن يعد ، استنادا الى المعلومات الواردة من الحكومات والهيئات ذات الصلة بالموضوع من هيئات منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك استنادا الى الدراسات المتوفرة فعلا ، تقريرا أوليا ، لتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، عن مدى مشاركة المرأة في ميادين مثل الزراعة والصناعة والتجارة والعلم والتكنولوجيا ، بغية تقديم توصيات عن طرق ووسائل زيادة اشتراك المرأة في هذه الميادين وتحسين نوعية هذا الاشتراك . وفي الفقرة ٦ من القرار ، رجت الجمعية العامة أيضا من الأمين العام أن يفيدها في دورتها الحادية والثلاثين عن تنفيذ هذا القرار .

٣ - وبالتالي ، قام الأمين العام منذ ذلك التاريخ ، باجراء مشاورات مع هيئات منظومة الأمم المتحدة ومع الحكومات . كما اضطلع بالتحليل المبدئي الضروري للدراسات المتوفرة المتصلة باعداد هذا التقرير . ونظرا لما للولاية المنصوص عليها في الفقرة ٤ من القرار من نطاق معقد وبعيد الأثر ، وانتظارا لنتائج المشاورات المضطلع بها ، يقدم الأمين العام الى الجمعية العامة هذا التقرير المبدئي الذي يتضمن الخطوط العامة الموضوعية للدراسة المطلوبة .

ثانيا - الخطوط العامة للدراسة المتعلقة باشتراك المرأة في ميادين الزراعة والتجارة والصناعة والعلم والتكنولوجيا

ألف - الهدف والنطاق

٤ - ان المقصود بالدراسة هو التوصية بسياسات وبرامج عمل ترمي الى زيادة اشتراك المرأة في ميادين الزراعة والصناعة والتجارة والعلم والتكنولوجيا وتحسين نوعية هذا الاشتراك ، وفقا للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٥٠٥ (د - ٣٠) . ومن ثم ينبغي أن تتطارق الدراسة بصفة رئيسية

الى مساعدة الحكومات والوكالات المتخصصة للامم المتحدة في أن تعالج بصورة مباشرة وعلى نحو أكفأ مما فعلت حتى الآن مشاكل ادماج المرأة في العملية الانمائية وذلك داخل اطار اقتصادى . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن توفر الدراسة أساسا كافيا لوضع أولويات محددة وتحديد تواريخ مستهدفة لتنفيذ برامج العمل الموصى بها .

٥ — وستكون الدراسة ، اذا ما انجزت على هذا النحو ، بمثابة أداة وعامل حافز للهيئات ذات الصلة بالموضوع من هيئات منظومة الأمم المتحدة ، وعلى الأخص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة ، وستمكنها من الامتثال للدعوة التي تضمنتها الفقرة ٢ من القرار " بأن تعطي اهتماما خاصا لبرامج الانماء المتصلة بالمرأة ، في ميادين تشمل فيما تشمله الزراعة والصناعة والتجارة والعلم والتكنولوجيا " .

٦ — وتتجه النية الى أن يتم اعداد الدراسة داخل اطار البرنامج المشترك بين الوكالات لادماج المرأة في الانماء الذى دعت اليه الجمعية العامة في الفقرة ٥ (ب) من القرار ٣٥٢٠ (د — ٣٠) والذى سيعرض على المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الثانية والستين . ومن المتوقع أن تضطلع قوة عمل خاصة تعينها الهيئات المهتمة بالأمر من هيئات منظومة الأمم المتحدة باعداد الدراسة تحت اشراف وتنسيق مركز الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية .

٧ — وقد تم وضع هذه الخطوط العامة استنادا الى عدد من الوثائق المختارة من وثائق الأمم المتحدة وغيرها من الدراسات والتقارير المتعلقة بالمرأة وكذلك بالانماء الاقتصادى والتجارة والعلم والتكنولوجيا (١) .

---

(١) انظر، على سبيل المثال ، تقرير مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الأطفال والشباب والنساء والخطط الانمائية في افريقيا الغربية والوسطى ، تقرير مؤتمر الوزراء المنعقد في لومي ، توغو ، آيار/مايو ١٩٧٢ ؛ (ابيدجان ، المكتب الاقليمي لافريقيا الغربية والوسطى التابع لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة) ؛ تعزيز زيادة اشتراك المرأة الريفية في عملية الانماء ، اعداد أقسام الاقتصاد المنزلي والبرامج الاجتماعية والموارد البشرية والمؤسسات والاصلاح الزراعي (روما ، منظمة الاغذية والزراعة ، ١٩٧٥) ؛ موجز مناقشات المؤتمر الثامن عشر لمنظمة الأغذية والزراعة فيما يتصل بالاقتصاد المنزلي والبرامج الاجتماعية (٢/٢/١/٢) ، منظمة الأغذية والزراعة ، ESHR:HESC/7/2 ، روما ، ١٩٧٦ ؛ اتجاهات جديدة ومبادئ توجيهية للتجارة والتنمية ، تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (TD/188) ؛ نقل التكنولوجيا (TD/190) ؛ برانيسلاف غوسوفيتش ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : صراع وحل وسط ، (أ.و. سيجثوث — ليدين ، هولندا ، ١٩٧٢) ؛ ديفيد كوردويث ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ودبلوماسية التنمية : من المجابهة الى الاستراتيجية (انجلترا : مجلة القانون التجارى العالمي) : خطة العمل العالمية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على الانماء ، (منشورات الأمم

(يتبع)

٨ — وبالرغم من أن الخطوط العامة لهذه تشمل جميع المجالات المذكورة في قرار الجمعية العامة ، الا أنها تشدد على ميداني الزراعة والتجارة نظرا لتوفر قدر كبير من المعرفة والبيانات الاحصائية المتعلقة بمجال المرأة في الصناعة . ومن ثم كان هناك شعور بأن مشاكل المرأة في الصناعة يحسن معالجتها داخل اطار يحتذى وبصفة عملية . هذا فضلا عن أن مثل هذا التشديد يتمشى مع التفويضات الأخيرة الصادرة عن الدورة الاستثنائية السابعة والدورة العادية الثلاثين للجمعية العامة وعن مؤتمرات مختلفة من مؤتمرات الأمم المتحدة ، مثل الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، ومؤتمر الأغذية العالمي ، وهما اللذان حددا بوضوح أولويات لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكان الريف . ومن أهم القرارات في هذا الصدد : قرار الجمعية العامة ٣٥٢٢ (د — ٣٠) بشأن تحسين المركز الاقتصادي للمرأة في تشارك في انماء بلدها مشاركة عاجلة ، والقرار ٣٥٢٣ (د — ٣٠) بشأن المرأة في المناطق الريفية ، والقرار ٣٥٢٤ (د — ٣٠) بشأن تدابير لادماج المرأة في عملية الانماء ، وقرار منظمة الأغذية والزراعة ٦٦/٢ بشأن ادماج المرأة في الزراعة والانماء الريفي والسياسات التنفيذية ، المتخذ في عام ١٩٧٥ ، وقرار منظمة الاغذية والزراعة ٧٥/١٠ بشأن دور المرأة في الانماء الريفي ، المتخذ في عام ١٩٧٦ . وقد حثت هذه القرارات جميع الحكومات والوكالات المتخصصة على اعطاء أولوية لتعزيز الانتاجية الزراعية والصناعات القائمة على الزراعة وبرامج الانماء الريفي المتكاملة ، كما طالبت الى الحكومات أن تشجع بمزيد من القوة الجهود الرسمية والخاصة المبذولة فيما تتاح للنساء التسهيلات التي لا تقدمها عادة المؤسسات المالية ومؤسسات الاقراض إلا للرجال فقط .

٩ — ويراعي الاطار الذي وضعت فيه الخطوط العامة ان حالة المرأة في مجال الزراعة تتصل اتصالا وثيقا بالانماط الحالية للتجارة المحلية والدولية بالافتقار الى التنمية العلمية والتكنولوجية المتصلة بهذا الموضوع أو عدم كفايتها . وبذلك قد تكون ، مثلا ، أسعار صادرات سلعة أولية معينة كاللبن والكاكاو والفول السوداني والأرز والقطن منخفضة جدا في السوق الدولية ، ويرجع السبب في ذلك جزئيا ، لكون انتاجها ينطوي على نسبة مئوية كبيرة من اليد العاملة النسائية الرخيصة . ولذلك ، فمن الفرضيات الرئيسية للدراسة أن انماطا معينة من القوة العاملة النسائية الزراعية ترتبط بعلاقة وثيقة بأنماط معينة من التجارة لا تكون دائما مواتية للبلدان النامية . ومع ذلك ، فان هذه الظاهرة كانت موضع تجاهل في معظم الاحيان نتيجة لعدم الاهتمام بقضايا المرأة وكذلك نتيجة لما تلقاه المرأة من معاملة مجحفة ناشئة عن النظام الاقتصادي الدولي الحالي .

(تابع الحاشية رقم ١)

المتحدة ، رقم المبيع E.71.II.17.10) ؛ دراسة استقصائية من الاقتصاديات الافريقية ، صندوق النقد الدولي ، المجلدات ١ — ٥ ، واشنطن ، ١٩٦٨—١٩٧١ ؛ اشتراك المرأة في انماء أمريكا اللاتينية وثيقة تتضمن معلومات أساسية اعدت لحلقة دراسية اقليمية ، الارجنتين ، آذار/مارس ١٩٧٦ (ESA/SDHA/AC.10/4/Rev.1).

١٠ — ويظهر مثال آخر للعلاقة المتبادلة بين التجارة وحالة المرأة الريفية في الآثار السيئة التي تنجم عن نقل التكنولوجيا عن طريق برامج التعاون التقني ويتأثر بها الانماء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمجتمع أو بلد معين . فعلى سبيل المثال ، يشير مؤتمر النساء والشباب والاطفال الذي عقدته مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة في لومي عام ١٩٧٢ ، في تقرير له عن نتائج دراسة تناولت أثر مشاريع الانماء الاقتصادي على المرأة في افريقيا الوسطى والغربية ، الى أن جميع هذه المشاريع ، باستثناء مشروع واحد ، قد أدت بالفعل الى تدهور حالة المرأة وكذلك الاطفال والشباب . وقد ذكرت الدراسة (٢) أن هذا يرجع بصفة رئيسية الى الأسباب التالية :

(أ) ما للمرأة (أما ، وفتاة وعجوزا) من أهمية أساسية في الانتاج الغذائي ، وهو قطاع لا يحظى الا بمساعدة ضئيلة من عمليات الانماء الاقتصادي نفسها . ففي بعض المناطق ، لا يشترك في الانتاج الغذائي ، باستثناء مهام تمهيد الأرض ، الا المرأة وحدها .

(ب) ان مشاريع الانماء الاقتصادي لا تفعل الا القليل في سبيل خفض ما يتصل بالانتاج من أعمال ولاسيما نقل المحاصيل بعد حصادها أو نقل المنتجات (بما في ذلك المياه اللازمة لمعالجة المبيدات الحشرية) ، وتؤدى هذه المهام في العادة بواسطة أشخاص ، وخاصة بواسطة النساء والشباب . والواقع ان مشاريع الانماء الاقتصادي تؤدى الى زيادة عدد مثل هذه المهام .

---

(٢) انظر مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، المرجع السابق ، الصفحتان ٥٤ — ٥٥ .

باء - المجالات المختلفة

١١ - تلتزم الدراسة تناول كل مجال من المجالات المذكورة في التقارير التشديد بوجه خاص على الزراعة والتجارة .

١ - الزراعة

١٢ - في مجال الزراعة ، ينبغي ان تركز الدراسة على الجوانب الرئيسية التالية : (أ) تكوين وخصائص القوى العاملة الريفية حسب الجنس ؛ (ب) الاقتصاد الزراعي وهيكله الاساسي ؛ (ج) التنمية الزراعي . وداخل كل جانب من هذه الجوانب الرئيسية ينبغي تناول المجالات التالية .

(أ) تكوين وخصائص القوى العاملة الريفية حسب الجنس

١٣ - السن ، والحالة العائلية ، ومستويات الاجور والمرتبات في مستويات الاجور بين الجنسين وكذلك الفروق في الاجور بين المناطق الريفية والحضرية ؛ وأنواع الانشطة الزراعية التي يقوم بها كل جنس ، وأنواع السلع الغذائية والسلع التصديرية التي تنطوي على نسبة عالية من القوى العاملة النسائية ؛ ودرجة اتاحة الدخل العادي وغير العادي واستمراره حسب الجنس ، والبطالة والعمالة الناقصة حسب الجنس ؛ والفئات المهنية حسب الجنس ، وانماط انواع الدخل الرئيسي في التعاونيات الزراعية وغير الزراعية مع ذكر خواصها والاهمية النسبية للدخل الزراعي ، والضرائب الريفية والتجارة في المناطق الريفية .

(ب) الاقتصاد الزراعي وهيكله الاساسي

١٤ - خصائص الانشطة الاقتصادية المحلية للانتاج (مثل التعاونيات والمزارع الحكومية ، والمزارع الخاصة ، والملكيات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة الحجم والانواع الاخرى) ؛ والانماط السائدة لحيازة الارض (الملكية الكبيرة والصغيرة والمتوسطة) ، والنسبة المئوية للارض الصالحة للزراعة ، والنسبة المئوية للارض المستغلة من أجل الماشية) والمقارنة بين مستوى انتاجية كل من هذه الانماط ، وبين دور المرأة ؛ والمقومات الهيكلية - الاجتماعية - الاقتصادية السائدة في كل منها ، ولاسيما المزايا التي يتمتع بها السكان الزراعيون ، مثل التأمين الاجتماعي للحيوانات والحماية من الاخطار المحيطة أثناء العمل ؛ وأنواع السلع الاساسية التي تنطوي على نسبة عالية من اليد العاملة النسائية ومدى اسهام هذه السلع في الناتج القومي الاجمالي والاسعار السائدة للتصدير منها والمستهلك محليا والحد الادنى لاسعار سلع الاساسية المقرر للاستهلاك المحلي والقومي ؛ والنسبة المئوية لنصيب كل بلد في مجموع الايرادات العالمية من السلع الاساسية الناتجة بمساعدة عالية من اليد العاملة النسائية ؛ وتقييم الاستثمارات الخاصة الرامية الى قيام الحكومات بكلا من الاسهم المتعددة وغيرها من البيئات بتمويل الانماء الزراعي ، من حيث أثرها المباشر وغير المباشر الايجابي أو السلبي على المرأة (مثل شروط القروض والاتمان المتاح للمزارعين ، ونظام الاولويات المستخدم في الاتفاقات الدولية للمساعدة المالية) .

(ج) التقييم الاجتماعي الزراعي

١٥ - في هذا المجال ، ينبغي ان تركز الدراسة على مدى اشتراك المرأة ، على قدم المساواة مع الرجل ، في التعاونيات ونقابات العمال وغيرها من التنظيمات الريفية المحلية الممثلة للقاعدة ، وفي التدريب المهني والمشاريع المحلية التي تضطلع بها الامم المتحدة ، وذلك بغية تقييم أثرها على المرأة .

٢ - التجارة والتمويل

١٦ - ينبغي أن تكون المجالات الرئيسية للدراسة هي : (أ) العلاقة المتبادلة بين أنماط الاجور الزراعية للمرأة وبين التجارة ؛ (ب) والمساواة في امكانية الحصول على الائتمان والقروض ؛ (ج) وعملية نقل التكنولوجيا : أثرها على المرأة وكذلك بيئة مشاركة المرأة في تلك العملية ومستوى هذه المشاركة ؛ (د) واشتراك المرأة في برامج التدريب ذات المستوى الرفيع في مجالي الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية .

(أ) تقييم العلاقة المتبادلة بين أنماط الاجور الزراعية للمرأة وبين التجارة

١٧ - ينبغي اجراء هذا التقييم بهدف قياس مدى تأثير اليد العاملة النسائية على الاساس الاقتصادي للشروط العامة لاتفاقات تبادل السلع الاساسية بين البلدان . فمثلا ، قد يكون انخفاض الاجر الذي يدفع للمرأة في مجالات انتاجية معينة من العوامل المساعدة على استمرار انخفاض أسعار سلعة أساسية معينة في السوق الدولية . بيد أن انخفاض الاجر الذي يدفع للمرأة قد يكون أيضا نتيجة لتقلبات اسعار السلع الاساسية في السوق الدولية . فهكذا نرى ، ان سعر الكاكاو ، مثلا ، قد تعرض لتقلبات خطيرة في السنوات الاخيرة بحيث انخفض من ١١٧ سنتا من سنتات الولايات المتحدة للرطل الواحد في عام ١٩٧٤ الى ٦٤ سنتا في العام التالي (٣) . وتقوم بتوريد الكاكاو بصفة رئيسية بلدان افريقيا الغربية التي تبلغ نسبة مشاركة المرأة في الزراعة فيها حوالي ٧٠ في المائة حسب تقدير اللجنة الاقتصادية لافريقيا (نسبة مساهمة غانا في الامدادات العالمية من الكاكاو ٣١ في المائة ، ونيجيريا ٢٣ في المائة وساحل العاج ١٢ في المائة) (٤) .

---

(٣) انظر Development Forum ، المجلد الرابع ، العدد ٣ ، نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، ص ١ من ملحقها عن مؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية .

(٤) انظر نشرة InterDevelopment Bank News (IDB NEWS) المجلد 'أ' العدد ١١ ، كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، ص ٦ والولايات المتحدة وبرنامج عمل الانماء العالمي في ١٩٧٦ ، الذي نشرته دار نشر براينر لحساب مجلس الانماء فيما وراء البحار وكذلك روجرز . هانسن ، ص ١٦٨ ، الجدو

(يتبع)

(ب) اتاحة الائتمان والقروض للنساء

١٨ - من المهم دراسة عملية اختيار ومنح الائتمان والقروض لتمويل المشاريع الانمائية ، بغية كفالة المساواة للمرأة ، وخاصة المرأة الريفية ، في امكانية الحصول على هذه المزايا ، وضمان مشاركتها مشاركة فعلية .

(ج) المرأة ونقل التكنولوجيا

١٩ - يجب ان تدرس عملية نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية من وجهة نظر أنماط أنظمة الافضليات القائمة بين الاطراف المهتمة بالامر ، والتي قد يكون لها أثر سيئ على المرأة ، ولاسيما في البلدان النامية . فقد يتم ، مثلا ، الحصول على تطور تكنولوجي لان بامكانه أن يساعد على زيادة الانتاج كما يتضح ذلك من ارتفاع مستويات الناتج القومي الاجمالي . بيد أن هذا قد لا يرفع بالضرورة مستويات العمالة وخاصة بين النساء ، ولا انتاج السلع الاساسية من أجل الاستهلاك الداخلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي .

(د) اشتراك المرأة في برامج التدريب ذات المستوى الرفيع في مجالي الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية

٢٠ - ينبغي تمحيص المنح التخصصية والبرامج التدريبية التي تعرضها الحكومات ، ووكالات الامم المتحدة وغيرها من الهيئات لضمان استفادة المرأة منها وخاصة بغية اتاحة فرص أفضل لها كيما تزداد مشاركتها في عملية اتخاذ القرارات على أعلى المستويات على الصعيدين القومي والدولي (مثل برامج المنح التخصصية في مجالات التدريب الاقتصادي والتقني التي تقدمها مجموعة "غات" منذ عام ١٩٥٥ لاشخاص من البلدان النامية يضطلعون بمسؤوليات عن صياغة سياسات التجارة الخارجية ؛ والدورات التي ينظمها صندوق النقد الدولي ، والمصرف الدولي ، والمصرف الانمائي الدولي ، ومعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث) .

(تابع الحاشية رقم ٤)

باء - ١٦ . وفيما يتعلق بانتاج القطن الذي يقتضي ، كما هو معروف ، مساهمة نسبة كبيرة من اليد العاملة النسائية ، تسهم مصر بنسبة ١٣ في المائة من مجموع الامدادات العالمية في حين تسهم السودان بنسبة ٧ في المائة . أما فيما يتعلق بزيت جوز الهند ، فان الفلبين تنتج ١٥ في المائة من مجموع الامدادات العالمية بينما تنتج سري لانكا ١٢ في المائة . وبالنسبة للفول السوداني ، تنتج نيجيريا ١٦ في المائة من مجموع الامدادات العالمية في حين تنتج السودان ١٠ في المائة .

٣ - الصناعة

٢١ - من الحقائق المدعمة بالوثائق أن هناك نمطا عاما يتمثل في تركز اليد العاملة النسائية داخل القطاع الثالث من الاقتصاد (الخدمات) وفي الصناعات الخفيفة ، في معظم البلدان النامية وفي عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو أيضا . ومن ثم ، ينبغي التركيز في هذا الفرع على البحث التطبيقي والتدابير العملية بدلا من البحث القائم على أساس التحليل الاحصائي المحض ، وذلك بغية المساعدة على احداث تغييرات ايجابية في هذا النمط لصالح المرأة . ومن المقترح بالتالي أن يركز هذا الفرع على تحديد واقتراح برامج عمل في المجالات الرئيسية التالية :

(أ) الاستعراض المنتظم لتنفيذ التشريعات التي تحمي المرأة العاملة والام بوجه خاص دون أن يعرض للخطر أي من حقوقها المتصلة بعملها على قدم المساواة مع الرجل ؛

(ب) تنفيذ المشاريع داخل نقابات العمال وغيرها من المنظمات ذات الصلة لازالة الفروق في الاجور بين العامل والعاملة بغية تطبيق مبدأ المساواة في الاجر عن العمل ذى القيمة المتساوية ؛

(ج) تقييم المشاريع القائمة حاليا واستحداث مشاريع جديدة لتحسين نوعية مهارات المرأة في الاعمال المتخصصة في مجال الصناعة ؛

(د) وضع دراسات خاصة عن اشتراك المرأة في الصناعات الصغيرة والوسيطة بالمناطق الريفية (مثل الصناعات الزراعية والصناعات المنزلية وغيرها من الصناعات) ؛

(هـ) تعزيز الجهود الخاصة الرامية الى زيادة فرص الارتقاء الاجتماعي الاقتصادى المتاحة للمرأة في شتى الفئات المهنية الصناعية . فينبغي ، مثلا ، ايلاء اهتمام خاص لبرامج التطوير المهني للمرأة ، بما في ذلك برامج التدريب أثناء العمل ، وازالة العوائق التي تشل قدرتها على التحرك في السلك الوظيفي مثل نقص دور الحضانة ، وعدم توفر وسائل نقل سهلة الى مكان العمل ، وعدم كفاية خدمات الارشاد ، وانعدام مشاركة الرجل في النهوض بالمسؤوليات الاسرية . وتحقيقا لهذه الغايات ، ينبغي التوسع في استخدام وسائل الاتصال الجماهيرى .

٤ - العلم والتكنولوجيا

٢٢ - من المستصوب في هذا الفرع التشديد على تنمية التكنولوجيا الوسيطة الاساسية والتطبيقية للزراعة ، والمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية التي تتولد حقا عن نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية . وينبغي ان تشمل الدراسة بيانات احصائية عن المجالات العامة التالية :

(أ) نطاق استفادة المرأة من التكنولوجيا ، ولاسيما في المناطق الريفية وبعض القطاعات الصناعية الحديثة (مثل مدى استيعاب التكنولوجيا و / أو خلقها لمهارات جديدة للمرأة ، وفرص تدريبية جديدة ، ووظائف جديدة وأفضل) ؛

(ب) مدى اتجاه الاستعمال الاشرائي للتكنولوجيا الى خفض أو زيادة عبء الاعمال المتصلة بالانتاج والتي يتعين على المرأة أن تؤديها ، مثل نقل المحاصيل والمياه ، دون ان تتقاضى أجرا عليها ؛

(ج) استعمالات واستعمال تكنولوجيا زراعية رئيسية لتوليد مصادر جديدة للطاقة . ونظرا لان المرأة في المناطق الريفية مثقلة بأعباء انها تعمل في واقع الامر بعض التكنولوجيا نفسها أينما لم يتم ادخال التكنولوجيا الحديثة ، فان من المهم تقييم أنواع مصادر الطاقة المتاحة للمجتمعات الريفية وتحديد تلك التي ينبغي تنميتها (مثل الطاقة الكهربائية وأنواع أخرى مثل حيوانات الجر والسيكلة وغيرها من التطورات التكنولوجية المحددة لتوليد الطاقة رخيصة وتخفيض عبء ما تقوم به المرأة من أعمال دون أجر) ؛

(د) المبادلة المتبادلة بين التكنولوجيا وهجرة المرأة الى المدن بغية تقييم أثر ادخال التكنولوجيا على استخدام المرأة في المناطق الريفية والحضرية على السواء ؛

(هـ) مدى استهداف البحث التكنولوجي لتلبية بعض الاحتياجات المحددة للمرأة العاملة في الزراعة بشأن المساعدة على زيادة الانتاج الغذائي من أجل المحاصيل النقدية و / أو التصدير والاعاشة من أجل ادخال تكنولوجيا تلبيتة في ميدان الزراعة بالذات وكذلك في ميداني الاقتصاد والتصنيع .

جيم - الاثار المترتبة بالنسبة لتقرير السياسة العامة وبرامج العمل

٢٣ - ان الاستنتاجات والمقترحات التي ستخلص اليها الدراسة في النهاية ، تعود بالفائدة على البلدان النامية بصفة آلية ، ولاسيما أشد هذه البلدان فقرا ، وعلى أكثر قطاعات السكان حرمانا داخل هذه البلدان . ومن ثم ، يمكن اعتبار الدراسة مساهمة هامة في حل مشاكل عالمية أوسع نطاقا بكثير وفي تحقيق الاهداف التي حددتها الحكومات من أجل الانماء الاقتصادي والاجتماعي . وبذلك ستكون للدراسة آثار بعيدة المدى في المجالات التي تهم المجتمع الدولي بصفة ضرورية وعميقة في الوقت الحاضر ، مثل : زيادة الانتاج الغذائي ، واستخدامات نظام اقتصاد عالمي جديد لا يتغاضى عن المرأة ، وزيادة الاعتماد على النفس من أجل استخدامات مصادر جديدة للطاقة وتكنولوجيا رئيسية واستعمال الفقر والبطالة .

٢٤ - كما ستقدم الدراسة ، من أجل معالجتها لقضية المرأة كعنصر يشرد على وجه التحديد ، دليلا يؤكد الحاجة الموجودة بين التمييز على أساس الجنس والتمييز الاقتصادي ، وهي الحاجة التي لم يسلم بها تماما حتى الان .

٢٥ - ولما كان الضروري ان يتم اعداد هذه الدراسة داخل اطار مشترك بين الوكالات ، حيث يتدبر من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أن يلعب دورا هاما ، فانه من المتوقع لهذه التجربة ان تؤكد

استعداد وكالات الامم المتحدة والحكومات لايلاء مزيد من الاهتمام والعناية المتعمقة المنهجية للحاجة الى تحسين مركز المرأة باعتبارها عنصرا أساسيا في العملية الانمائية ، وتأمين اشتراك المرأة في تلك العملية على قدم المساواة مع الرجل وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٠٥٠ (د - ٣٠) .

٢٦ - وأخيرا ، ينبغي أن تركز السياسات وبرامج العمل المقترحة في الدراسة على الاولويات التالية :

(أ) تشجيع مساواة المرأة العاملة في المزارع في امكانية اللجوء الى التعاونيات ؛

(ب) استعدادات وتأمين مساواة المرأة في امكانية الاستفادة من نظم الائتمان والقروض، وخاصة في المناطق الريفية ؛

(ج) تحديد أسعار السلع الاساسية التي تعتمد الى حد كبير على اليد العاملة النسائية الرخيصة و / أو التي لا تتقاضى أجرا وذلك بغية تحديد أجور منصفة وتحسين شروط اتفاقات التجارة الدولية ؛

(د) حفز اشتراك المرأة في اتخاذ القرار في المجالات الاقتصادية عن طريق زيادة تمثيلها داخل نقابات العمال ، والاحزاب السياسية وغيرها من الهيئات القومية والدولية التي تدلي بدلوها في قضايا التنمية الاقتصادية ؛

(هـ) التشجيع على ان تصبح جميع الحكومات الدولية لمسألة العمل الدولية ذات الاهمية الخاصة للمرأة العاملة ، منفذة بحكم القانون وبحكم الواقع ؛

(و) تأمين القضاء على الاستغلال الاقتصادي المتمثل في قيام النساء والاطفال بأعمال زراعية بدون أجر ؛

(ز) تعزيز اشتراك المرأة على كافة مستويات التنمية التكنولوجية في كل من التكنولوجيا الاساسية والتكنولوجيا التطبيقية مع التشديد بوجه خاص على ما يلي :

'١' التكنولوجيا الزراعية الوسيطة ؛

'٢' تكنولوجيا شبكات المياه والمرافق الصحية والمجارى وما يتصل بذلك ؛

'٣' التدريب التكنولوجي من أجل التجارة الدولية .